قوله ابن الحاجب ومن غيره على صيغة الفاعل بفتح ما قبل الآخر قال في التحفة في
بعض النسخ بدله بفتح العين ويرد عليه مسرور ومشترك ومشبه فانه اسم مفعول وليس
مفتوح العين قوله الالفية وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر وفي اسم
مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول كآت من قصد فيه امور الاول قال ابن هشام هذا
كله ان لم يستغن عنه بغيره قالوا منتفع ولم يقولوا منفوع او مسعود من اسعده الله ولم يقولوا
مسعد استغنوا عن مفعول اسعده الله في لغة غيرهم الثاني قال ابن هشام وقد يرد على قوله
زنة مفعول مبيع ومكيل ومقول لان ذلك ليس مفعولا لا على قول الاخفش ولا على قول الالفية وباب
نقلا عنه ذو فعيل زاد في الكافية وفعل كذبح وفعل كقبض قال في شرحها وكل ذلك محفوظ لا يقاس
عليه باجماع وفي التسهيل وليس مقيسا خلافا لبعضهم فنص على الخلاف وقال في شرحه وجعل بعضهم
فيما ليس فعيل بمعنى فاعل ثم انما تنوب الثلاثة عنه في الدلالة لا العمل كما صرح به في التسهيل خلافا
لابن عصفور باب الصفة المشبهة باسم الفاعل هكذا ترجم في الالفية وقال ابن هشام
وجه تسميتها مشبهة انها كاسم الفاعل واسم المفعول في انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث بخلاف
افعل التفضيل وليس المراد انها مشبهة بالفعل كما غلط ابن مالك في التحفة انتهى وقال ابو حيان
المعنى انها مشبهة باسم الفاعل المتعدي في العمل واختلفوا اذا ارتفع ما بعدها فقيل هي مشبهة
باسم الفاعل كما انها اذا انتصب او انجر وهو ظاهر كلام ابي الفتح واختار الشلوبين
وقيل بل الرفع بحملها على الفعل ولا يكون شبهة الا حالة النصب في الجر وهو اختيار ابن عصفور
والفرق انه على القول الاول لا يجوز مررت برجل قايم ابوه ليس ويجوز على الثاني وفي شرح الكافية
لابن مالك شبهت باسم الفاعل في الدلالة على معنى وما هو له وفي قبول التانيث والجمع والتثنية
بخلاف افعل التفضيل وفي سلامة بنيتها عن عروض تغير بخلاف امثلة المبالغة قول ابن الحاجب
ما اشتق من فعل لازم لمن قام بها على معنى الثبوت ومثله قوله في سبك المنظوم ما اشتق من فعل
لازم مقصودا ثبوت معناه قال الرضي الذي اراه ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة
للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها
عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميعها ولا دليل في
اللفظ على احد القيدين فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن لكن
لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت

بثبوته

بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها
كما تقول هذا كان حسنا فقبح او هو الان فقط حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا انتهى وقال
ابن مالك في التحفة يرد على قوله على معنى الثبوت نحو دايم وثابت ولازم فانها بمعنى الثبوت وهو اسم
فاعل فيرد هنا على الطرد كما وردت هناك على العكس وقال الرضي الشاطبي يخرج عن هذا الحد افعل
فعلا ومؤنثها والصفات التي لا تجري على فعل كالمنسوب نحو قرشي الاب اشعري العقيدة
وكذا قوله التسهيل هي الملاقية فعلا لانها تباينها معناها تخفيفا وتقديرا مع انها من الصفات
المشبهة قال فالاولى حد الالفية قوله الالفية صفة استحسن جر فاعل معنى بها قال في شرح
الكافية انما يضبطها ضبطا جامعا مانعا ما ذكرته من الصلاحية للاضافة الى ما هو فاعل في المعنى
وهو اولى من ضبطها بالدلالة على معنى ثابت لان ذلك غير لازم لها والمانع من عرض وطرا ونحوهما وبمثابة
وزنها لوزن المضارع لانه ايضا غير لازم وقوله استحسن جر فاعل يشعر بان اسم الفاعل قد يضاف
الى فاعله ولكنه ليس بمستحسن وقد تقدم منعه وفي شرح الكافية هنا اسم الفاعل لا يصح ان يضاف
الى ما هو فاعل في المعنى فان كان فيه معنى من الشبه الحر صح الاضافة الى الفاعل والتحق با
لصفات المشبهة كمبسط الوجه ومنطلق اللسان فانهما بمعنى طليق ونحوه وقال المصنف لا يسوغ
ذلك في اسم الفاعل الا ان امن اللبس فقيل يجوز على ضعف قل في الكلام نحو كاتب وقال ابن قاسم
ليس هذا اطلاقه بل يقال اذا قصدت ثبوت اسم الفاعل فان كان من غير متعد عومل معاملة الصفة
وساغت اضافته الى ما هو فاعل في المعنى نحو زيد قايم الاب بالرفع والنصب والجر على حد الحسن الوجه
فان كان من متعد بحرف فكذلك عند الاخفش وصححه ابن عصفور بدليل قولهم هو حديث عهد بوجع ونقل
المنع عن الجمهور وان كان من متعد الى واحد نحو ضارب الاب فكذلك عند المصنف بشرط امن اللبس
وفاقا للفارسي وذهب كثير الى منعه وفصل قوم فقالوا ان حذف مفعوله اقتصارا جاز والا فلا
وهو اختيار ابن عصفور وابن ابي الربيع والسماع يوافقه كقوله ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما وان
كان من متعدي الى اكثر من واحد لم يجر مجرى الصفة قال بعضهم بلا خلاف وقال الشاطبي في حد الالفية
دور لان استحسان اضافة الصفة الى فاعلها متوقف على تحقيق انها مشبهة وقد اخذه في تعريفها
وسبقه الى هذا الاعتراض ابن الناظم ورده ابن هشام بانا قاطعون بالمنع في زيد ضارب ابوه
وبالجواز في زيد محمود المقاصد وقايم الاب وحسن الوجه ولا يتوقف ذلك على ما ذكر قال لكن في الحد
نظر من جهة صدقه على نحو قايم ابوه ومحموده مقاصده في حالة الرفع فانه يصدق عليه انه وصف المصنف

Copyright © King Saud University